هذا الخط فشل فشلا ذريعا في العالم النامي، فعلى سبيل المثال مات عبد الناصر ومديونية مصر حوالي نصف مليار دولار بينما مات السادات ومديونتها حوالي ١٦ مليار دولار، أما مديونتها اليوم فتناهز ٣٦ مليار دولار. وللعلم أن مديونية العالم النامي تربو على ١،٢ تريليون. والمهم أن أموال الحكم الذاتي بمجملها سوف توظف لأغراض سياسية أولا، أي لشراء الذمم وحشد المؤيدين وتغطية مصاريف الجهاز الاداري والمدني والشرطي للحكم الذاتي الذى من المتوقع أن يشمل عشرات الالآف من الموظفين، فعلى سبيل المثال أن مجمل العاملين من الفلسطينيين في جهاز الادارة لا يتعدون ٢١ ألف، فضلا عن مئات الاسرائيليين، وهذا ينبغي أن نتوقع تضخمه مرات بغية توسيع القاعدة الاجتماعية الوظيفية التى ترتبط بمصدر رزقها بسلطة الحكم الذاتي ومن هذا الحقل سوف تستفحل البيروقراطية والبطالة المقنعة لسلطة الحكم الذاتي المقنعة.

وعرفات أيضا مجبر على التوظيف في البناء التحتي بالمفهوم الضيق، أي شق الطرقات والكهرباء والمياه والمجاري ووحدات سكنية لقسم من العائدين كما المؤيدين من أبناء المخيمات لتخفيف الاكتظاظ الخانق. ومن المستبعد استثمار أية مبالغ جدية لتنمية الزراعة والصناعة الا اذا لبت احتياجات برانية. أما تنمية القطاع الانتاجي الذي يفي بمتطلبات السوق المحلية ، أي المتطلبات الجوانية، فهي تنمية محظورة من وجهة نظر الأطراف الممولة للحكم الذاتي. فالمركز الامبريالي لن يتردد في ضبط الامور والتحكم بأنفاس اقتصادنا لكيما يغلق عليه في دائرة التبعية والتبادل اللامتكافيء: بحيث نبيعه بأسعار زهيدة ونستورد منه بأسعار مجدية، فاقتصادنا لن يكون في اطار الحل السياسي التصفوي الا سوقا خدماتية تستورد معظم احتياجاتها من الغرب الرأسمالية، بدءا بالسيارة والتلفزيون ،مرورا بالأقمشة والكثير من الاغذية، عرجا على المكائن والتكنولوجيا المتأخرة وصولا الى السلع الاستهلاكية، *وبمعنى اخر استعادة الغرب لأموال المساعدة بل وأية مداخيل أخرى.*

ولا يجب ان ننسى خطورة الوحدة الجمركية وحرية الاستثمار وما ينجم عنهما لا محالة من نهب الشركات الاسرائيلية لثرواتنا القليلة بالتعاون مع مستثمرين فلسطينيين من الداخل أو الخارج الذين سيركزون استثماراتهم في قطاع الخدمات الفندقيه والأنشائيه والتجارية والعقارات وما شابه. ومن الطبيعي أن تتفاقم القضية الطبقية النقابية فرأس المال يحرص من جانبه على تشديد وتائر الاستغلال فيما أمراض الاقتصاد الاسرائيلي سيما التضخم المالي حيثما تنخفض القوة الشرائية للنقد سنويا بمعدل ١٠٪ أو أكثر بما ينجم عنه ارتفاع في الاسعار